



كو^ماري عبراق
داد كاي بالأبي ثنيتيهادي

تشكلت المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ ٢٠١١/١٠/١٨ برئاسة القاضي السيد محدث المحمود وعضوية كل من المسادة القضاة فاروق محمد المصلي وجعفر ناصر حسين وأكرم محمد وأكرم أحمد بيان ومحمد صائب النقشبندي وعيوب صالح التميمي وميخائيل شمشون قس كوركيس وحسين أبو أستن الملازونين بالقضاء باسم الشعب وأصدرت قرارها الآتي :

المميز - المدعي -/كريم كمال غرkan وكيله المحامي على حسین السعیدي .
المميز عليه - المدعي عليه - /وزیر الداخلية/اضافة لوظيفته وكيله الملائم الحقوقی
هیشم هادی دهش .

الادعاء /

ادعى المدعي (المميز) بواسطة وكيله أمام محكمة القضاء الإداري انه تم قبوله في الدورة التأهيلية (٢٠) المقامة في المعهد العالي للتطوير الإداري والأمني في وزارة الداخلية بموجب الأمر الإداري المرقم (١٤٩١٢) في ٢٠٠٩/٤/٦ الصادر عن وكالة الوزارة للشؤون الإدارية/مديرية إدارة الضباط/وردد اسمه ضمن القوائم المرفقة بالأمر المذكور أعلاه ، بعد التأكيد من توفر شروط القبول فيه وبعد إكماله الدورة التدريبية صدر الأمر الوزاري المرقم (٤٨٣٠٠) في ٢٠٠٩/١٢/٦ القاضي بتعيين خريجي الدورة (٢٠) في المعهد العالي للتطوير الإداري والأمني بصفة ضباط في قوى الأمن الداخلي ومنهم رتبة ملازم شرطة اعتباراً من تاريخ تخرجهم ، وتم تعيين الخريجين في الوكالات والمديريات المؤشرة لزاء أسماؤهم في القوائم المرفقة طي الأمر المذكور لتفاً ، إلا أن اسمه لم يكن ضمن الخريجين رغم إكماله الدورة ولا يعلم السبب . تظلم المدعي بتاريخ ٢٠١٠/١/٣١ الا ان تظلمه قد رفض بالكتاب المرقم (١٠٢) والموارد ٢٠١٠/٢/٢٠ اقام المدعي دعواه بواسطة وكيله بتاريخ ٢٠١٠/٣/١٠ طالباً الحكم بـإلغاء القرار العلوي الخاص برفض التظلم ومنحة رتبة ملازم شرطة لـأسوة بـزمالة طلاب الدورة (٢٠) في المعهد العالي للتطوير الإداري والأمني ، ونتيجة المرافعة الحضورية العلية أصدرت



محكمة القضاء الإداري بتاريخ ٢٠١١/٧/١٣ وبعدد أصباره (٩٦/ق ٢٠٠٩) حكماً يقضى برد دعوى المدعي ذلك ان المدعى عليه/إضافة لوظيفته مارس صلاحيته باستبعاد المدعى من التخرج من الدورة التأهيلية لأن المعلومات السلبية الواردة عن المدعى تخل بأحد شروط تعين الضباط . طعن وكيل المميز بالحكم أمام المحكمة الاتحادية العليا بموجب لائحة التمييزية المؤرخة ٢٠١١/٧/٢٥ طالباً نقضه للأسباب الواردة فيه .

القرار

لدى التدقيق والمداونة من المحكمة الاتحادية العليا وجد أن الطعن التميزي مقدم ضمن المدة القانونية قرار قبولي شكلاً . ولدى النظر في الحكم المميز وجد ان المدعى أقام الدعوى على المدعى عليه السيد وزير الداخلية/إضافة لوظيفته يطلب فيه (الحكم بالغاء قراره السلبي الخاص برفض التظلم بكتابه المرقم (١٠٢) في ٢٠١٠/٢/٢٠) الخاص بطلب تخرجه من الدورة ومنحه رتبة ملازم شرطة . وتتجدد المحكمة الاتحادية العليا ان السيد وزير الداخلية اصدر الأمر الوزاري المرقم (٤٨٣٠) والمورخ في ٢٠١١/١٦ تم بموجبه تعين الطلاب خريجي الدورة التأهيلية (٢٠) المعهد العالي للتطوير الأمني والإداري ومنحهم رتبة ملازم شرطة وان المدعى لم يكن من بين المذكورين رغم إكماله الدورة المذكورة وعليه فان موضوع الدعوى ينصب على هذا الأمر الإداري وتتجدد المحكمة ان المدعى (المميز) تظلم قبل إقامة الدعوى بموجب تظلمه المورخ ٢٠١٠/١/٣١ المقدم الى رئيس هيئة التدريب والتأهيل وان رئيس الهيئة اصدر الكتاب المرقم (١٠٢) في ٢٠١٠/٢/٢٠ المعون الى مكتب هيئة التدريب والتأهيل والمتضمن (ان اللجنة ليس من صلاحيتها إلغاء او حذف أي معلومات أمنية واردة من الجهات المختصة) ولم تجد المحكمة أي تظلم آخر . وحيث ان الفقرة (و) من البند (ثالثياً) من المادة (٧) من قانون مجلس شورى الدولة رقم (٦٥) لسنة ١٩٧٩ المعدل بالقانون رقم (١٠٦) لسنة ١٩٨٩ اشترطت قبل تقديم الطعن الى محكمة القضاء الإداري ان يتظلم صاحب الطعن لدى الجهة الإدارية المختصة فكان المتعين على المدعى (المميز) تقديم



كوٌماري عباد
داد كاير بالائي ثبيت بحادي

جمهورية العراق
المحكمة الاتحادية العليا
العدد: ٢٠١١/١٧٣/٢٠١١

طعنه قبل إقامة الدعوى إلى السيد وزير الداخلية وعند رفضه او مضى المدة القانونية
يقدم الطعن أمام محكمة القضاء الإداري وحيث ان المدعى لم يقدم مثل هذا الطعن ف تكون
الدعوى محاكمة بالرد لهذا السبب حيث ان تقديم المدعى للتلطيم الى رئيس هيئة التدريب
والتأهيل كان غير صحيح وإنما كان عليه تقديم التلطيم الى السيد وزير الداخلية الذي أصدر
أمر التعيين بتوريقه . وحيث ان المحكمة بحكمها العميز قضت برد الدعوى لغير هذا
السبب فقرر تصدق الحكم العميز من حيث النتيجة ورد الطعون التمهيزية وتحمل العميز
رسم التمهيز وصدر القرار بالاتفاق في ٢٠١١/١٠/١٨ .

الرئيس
محدث محمود

نقرة عبد الجبار
علياء حسني